

الجباية في الإسلام

أ.د. عبد الحق حميش

Taxation in Islam

Pr. Abdelhak HAMMICHE

ملخص

يتناول هذا البحث موضوعا مهما في السياسة المالية في الإسلام ألا وهو النظام الجبائي (الضريبي) للدولة،

فلقد حمى الإسلام الجباية في تحصيل موارده المالية وأحاطها بسياسات من الضوابط والقواعد والشروط الدقيقة، أصلها العدالة التي هي مطلب الشارع الحكيم، كما دقق في كفاءة وصلاح العاملين على الجباية؛ وبعد بيان ذلك والمقارنة مع جاء به النظام الغربي تبيننا كيف أن الإسلام سبق الكثير من الأنظمة في عالم الضرائب.

الكلمات المفتاحية:

الجباية، المالية العامة، الزكاة، الضريبة، العشور، الخراج، المكوس..

Abstract:

This research addresses taxation and the tax system in Islamic finance. Islam has clear and precise rules and regulations towards taxes. These rules and regulations are based on justice which is the main demand of Allah Almighty. The research also focuses on the efficiency and qualification of tax collectors. Finally, it states that upon comparison with the western financial systems, it becomes clear that Islam had proceeded many financial systems when it comes to taxes and taxation.

Key words:

Taxes, General finance, Islamic Charity “Zakat”, Tithe, Tax money, Market Dues.

مقدمة

من المعلوم أنّ المقصد العامّ من التشريع الإسلامي؛ هو تحقيق مصالح العباد في العاجل والآجل، ممّا يجلب النفع لهم، ويدفع الفساد عنهم. والدولة في النظام الإسلامي هي جزء منه، تقوم بتحقيق أهداف، وتنفيذ وظائف معيّنة، وإنّ القيام بهذه الوظائف يتطلب إنفاقاً مالياً وتديرًا للموارد المالية اللازمة لذلك.

(والسياسة المالية الإسلامية هي أسلوبٌ تستطيع به الدولة المسلمة من خلال القائمين على شؤون الحكم فيها؛ أن يدبّروا مصالحها على الوجه الأكمل، من أجل إشباع حاجات الناس وتوفيرها لهم، وذلك من خلال توفير الموارد اللازمة لإشباعها؛ والمتمثلة في الإيرادات العادية «الدورية»، كالزكاة، الخراج، الجزية، عشور التجارة، والإيرادات غير العادية، كالفيء، والغنائم، بالإضافة إلى موارد أخرى⁽¹⁾)، كالضرائب والمكوس. وقد أطلق على جمع هذه الأموال على اختلافها مصطلح: الجباية.

1. مفهوم الجباية

الجباية في اللغة واستعمال الفقهاء تعني: الجمع والتحصيل. واستخراج الأموال من مظانها⁽²⁾، يقال: جَبَيْتُ المَالَ والزَّكَاةَ والخراجَ جَبَايَةً، أي جمعتُ من جهات متفرقة، والعاملون الذين يقومون بالجباية يُسَمَّوْنَ «جباة»⁽³⁾، وممن أطلق عليها هذه التسمية: ابن خلدون، وقد استخدمها بمعنى الحصيلة؛ حصيلة الجباية، أي الموارد المالية، حيث قال: «واعلم أنّ الجباية أوّل الدولة تكون قليلة الزرائع كثيرة الجملة، وآخر الدولة تكون كثيرة الزرائع قليلة الجملة»⁽⁴⁾، والوظيفة المالية هي جباية الفيء والصدقات، على ما أوجبه الشرع نصّاً واجتهاداً من غير عسف⁽⁵⁾. فالجباية تعني إذاً: أخذ المال وجمعه، من صدقة، وخراج، وفيء، وجزية، وعُشْر، ومَكْس، ووظائف ... وتحصيلها لبيت المال.

(1) بن سعدة، كريمة، *الإيرادات العامة الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية*، (مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، لبنان، العدد 1، أكتوبر 2013م): ص 79.

(2) ابن منظور، محمد بن مكرم (ت711هـ)، *لسان العرب*، ط3، دار صادر، بيروت، 1414هـ، مادة (جبي): 128/14.

(3) البركتي، محمد (ت1329هـ)، *التعريفات الفقهية*، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1424هـ: ص 68؛ الفيومي، أحمد بن محمد (ت770هـ)، *المصباح المنير*، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت: 91/1.

(4) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت808هـ)، *تاريخ ابن خلدون*، تحقيق: خليل شحادة، ط2، دار الفكر، بيروت، 1408هـ: 344/1.

(5) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد (ت450هـ)، *الأحكام السلطانية*، دار الحديث، القاهرة، د.ت: ص 40؛ أبو يعلى، محمد بن الحسين الفراء (ت458هـ)، *الأحكام السلطانية*، تحقيق: محمد الحلّو، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ: ص 28؛ مصطفى البغا، *بحوث في نظام الإسلام*، دار الفكر المعاصر، دمشق، 1997م: ص 271.

أما ديوان الجباية: فهو الديوان الذي تُسجّل فيه الأموال الواردة للدولة، من زكاة أموال المسلمين، وخراج، وجزية، وغيرها ... وبيت المال هو المكان الذي تُردّ إليه جميع موارد الدولة.

ولقد وردت الإشارة إلى الجباية في قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: 104]، والآية نزلت في الزكاة، وأنّ للإمام المطالبة بها، وولاية أخذها واستيفائها، كما أنّ النبي ﷺ والخلفاء بعده كانوا يبعثون السعاة لأخذ الزكاة، قال ابن حجر: «هذا مشهور، ففي الصحيحين عن أبي هريرة: (بعث رسول الله ﷺ عمر على الصدقة)»⁽¹⁾.

ويخلط الكثير بين الجباية والضريبة، إذ تُسمّى الجباية في عصرنا بـ «الضرائب»؛ والضرائب جمع ضريبة، عرّفها الغزالي قديماً بأنّها: «ما يوظّفه الإمام على الأغنياء بما يراه كافياً، عند خلق بيت المال من المال»⁽²⁾، وهي: «اقتطاع إجباري نقدي، يلزم الأفراد على أساسها بتحويل بعض مواردهم الخاصة للدولة، جبراً بلا مقابل، تمكيناً للدولة من القيام بوظائفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية»⁽³⁾.

قال الفيومي: «والمكس الجباية، وفاعله مكّاس، وقد غلب استعمال المكس فيما يأخذه أعوان السلطان ظلماً عند البيع والشراء، قال الشاعر: وفي كلّ أسواق العراق إتاوة ... وفي كلّ ما باع امرؤ مكس درهم»⁽⁴⁾، ويُطلق المكس - كذلك - على الضريبة يأخذها المكّاس ممّن يدخل البلد من التجار، وقال ابن عابدين: «المكس ما يأخذه العشّار»⁽⁵⁾. وهي دراهم كانت تؤخذ من بائع السلع في الأسواق في الجاهلية، فجاء الإسلام وفرض العشور، وهي ما يأخذه العاشر من أموال، والصلة بين الضرائب والمكوس والجباية هي: أنّ الجباية أعم؛ لأنّ الجباية تشمل جمع المال من زكاة، أو صدقات، أو ضرائب، وغير ذلك.

2. مشروعية الجباية وأهدافها وخصائصها

أ. مشروعية الجباية:

(1) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (852هـ)، التلخيص الحبير، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ: 355/2؛ البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (256هـ)؛ صحيح البخاري، حديث رقم: (1468)؛ مسلم، أبو الحسين بن الحجاج (261هـ)، صحيح مسلم، حديث رقم: (983).

(2) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (505هـ)، شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، تحقيق: حمد الكبيسي، ط1، مكتبة الإرشاد، بغداد، 1390هـ: ص236.

(3) المحجوب، رفعت، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1971م: ص1969 (بتصرف).

(4) الفيومي، المصباح المنير: 577/2.

(5) ابن عابدين، محمد أمين بن عمر (1252هـ)، حاشية ابن عابدين (رد المختار على الدر المختار)، ط1، مطبعة الباوي الحلبي، مصر، 1966م: 464/2.

الجباية واجبة على الدولة، قال الماوردي: «والذي يلزمه -أي الإمام- من الأمور عشرة أشياء ... والسابع: جباية الفَيء والصَّدقات على ما أوجبهُ الشَّرْعُ نصًّا واجتهادًا من غير خوف ولا عَسَف»⁽¹⁾.

وقال الشيرازي: «ويجب على الإمام أن يبعث السُّعَاة لأخذ الصَّدقة؛ لأنَّ النبي ﷺ والخلفاء بعده كانوا يبعثون السُّعَاة لأخذ الزَّكاة، ولأنَّ في النَّاس من يملك المال، ولا يعرف ما يجب عليه، وفيهم من يخل فوجب أن يبعث من يأخذ»⁽²⁾. وعمل الجابي إمَّا يكون في الأموال التي ولَّاه الإمام جبايتها.

ب. هدف الجباية:

يُتَّضح لنا من استقراء حكمة تشريع الموارد المالية التي نطق بها القرآن الكريم، وحدَّثتنا عنها السنة النبوية، وجرت على ألسنة الأئمة المجتهدين، والتي يُنْهَم منها أنَّ الأساس الذي بُنيت عليه الموارد المالية هو توفير ما تتطلَّبه المصالح العامَّة من النفقات، وتأمين أرباب الأموال على أنفسهم، وأموالهم، وتحقيق التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع، وقد استلزمت هذه المهام نفقات كبيرة لتحقيقها، ويجيز الفقه الإسلامي للإمام أن يفرض من الضرائب الدائمة أو المؤقتة ما تدعو إليه الحاجة وتستقيم به أحوال المسلمين⁽³⁾.

ج. خصائص الجباية:

إنَّ النِّظام الجبائي في الإسلام يتميَّز بأنَّه يأخذ بنظام الضرائب المتعدِّدة، ولكنه لا يصل إلى حدِّ المغالاة، وأنَّه نظام يتمتَّع بقدر من الاستقرار والثبات، فنجد أهمَّها وهي الزكاة؛ قد فُرضت بموجب القرآن الكريم، وحُدِّدت لها مقادير ثابتة بالسنة النبوية، ويتميَّز بالمرونة التي تسمح باستمراره، بمواكبة التطوُّرات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الإسلامي، كما أنَّه يعتمد على الضرائب المباشرة بصفة أساسية، أمَّا الضرائب غير المباشرة؛ فلم يفرضها إلَّا في حدود ضيقة؛ لأنَّها أقلُّ تحقيقًا للعدالة.

3. السيرة التاريخية للجباية

كانت الجباية حاجةً ماسَّةً للحاكم أو الملك أو حتى رئيس القبيلة، حيث يستعين بها على تسيير أموره المختلفة، فقد عرفها الفراعنة والرومان واليونان والفرس وغيرهم. ويُعتَقَد أنَّ الضرائب الرسمية في ظلِّ الحكومة عُرِفَت خلال 3000 قبل الميلاد في مصر، فلقد أمر الفراعنة «الكتابة» بجمع الأموال بأيِّ طريقة ممكنة، واستمرَّت جباية الضرائب بالتطوُّر، فلقد واصل اليونانيون جباية الضرائب، وغالبًا ما كانت

(1) الماوردي، الأحكام السلطانية: ص40؛ الفراء، الأحكام السلطانية: ص28.

(2) الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي (ت476هـ)، المهذَّب، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت: 309/1.

(3) الأزرق، أحمد الحاج، نظام الضرائب في الإسلام، (مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، مج12، العدد46، 1980م)، صدرت عن عمادة البحث العلمي، 2002م: 114/20.

الضرائب تستخدم للحروب، واستمرت جباية الضرائب على الميراث والممتلكات والسلع الاستهلاكية، من العصر الروماني، وعبر تاريخ العصور الوسطى لأوروبا.

ولم يعرف العرب قبل الإسلام الجباية؛ لأنّ عيشتهم كانت عيشة بدوية يسيرة، ليست في حاجة إلى تنظيم الأموال العامة، واستمرّ هذا الوضع في عهد الرسول ﷺ عندما كان في مكة، فلم يكن لجماعة المسلمين مالية عامة محدّدة الأبواب من إيرادات ونفقات، حيث كان الاعتماد على التبرّعات للتكفل بالفقراء والمساكين، أو لتغطية بعض الحاجيات الضرورية، لكن بعد هجرة الرسول ﷺ إلى المدينة المنورة، وتأسيس الدولة الإسلامية؛ ظهرت الآيات القرآنية، والتشريعات الخاصة بالزكاة والغنيمة والفيء والجزية.

ولقد أرسل النبي ﷺ الجباة (العمّال) لجمع هذه الأموال من الذين وجبت في حقهم، ثمّ صرفها في مصارفها الشرعية، ويلاحظ أنّه لم يكن هناك بيت للمال في عهد الرسول ﷺ لكي تجبى إليه هذه الأموال؛ إذ كانت الأموال تجمع وتصرف في الحال على مستحقّيها؛ فلم تكن هناك حاجة لإنشاء بيت المال.

ولما توسّعت الدولة المسلمة، وازدادت الغنائم وتنوّعت؛ أنشأ عمر بن الخطّاب رضي الله عنه الدواوين، كديوان الجند، وديوان الخراج، متأثراً في ذلك بالتنظيم الإداري الفارسي والبيزنطي، وضُبط مفهوم بيت المال، ولوحظ تطوّر النظام المالي بسبب الإصلاحات التي دخلت عليه.

ومع اتّساع رقعة البلاد الإسلامية نتيجة للفتوحات؛ تنوّعت هذه الموارد وبرزت الحاجة إلى إيجاد هياكل تنظّمها. وفي العصر الأموي اعتمد الأمويون على موارد الأرض إحياءً واستثماراً وصلاحاً، فزاد خراجها، كما زادت الغنائم بزيادة رقعة الدولة فتحاً، تبعاً لآراء الخلفاء وولايتهم، كما زادوا بعض الموارد من مقدار الخراج والجزية في كثير من الأحيان تبعاً للحاجة.

واستمرّ الاعتماد على خراج الأراضي في عهد الدولة العباسية، ونظّموا جبايتها على حسب نوعها، كما اهتمّ العبّاسيون بنظام المحاسبة من خلال ديوان زمام الأزمة، وزادت موارد الغنائم والفيء بشكل كبير، وذلك لقوّتهم العسكرية، وهمة قادتهم العالية، والقوة المالية الجيدة لدولتهم. وفُرضت جبايات جديدة أثارت الاحتجاج، وعُدّت غير مشروعة، فظهرت الحاجة إلى عمل تشريعي تولاه الفقهاء، فاعتمدوا النصّ القرآني والسنة؛ لتقنين الجزية والزكاة، واستندوا إلى الاجتهاد، مثل فرضهم للخراج، حين يفتقدون للحجّة في النصّ. وأصبحت موارد الجباية موضوعاً يختلف الفقهاء في شأنه، ولكن اتّفقوا عامّة في بعضها واعتبروها شرعية.

ومن المؤكد أنّ المسلمين في زمن الانحطاط والابتعاد عن الشريعة الإسلامية في الحكم، وفي الفقه المالي، قد فرضوا الضرائب والمكوس الظالمة، بل تمالى بعض حكامهم في أكل أموال الناس بالباطل، تحت مسميات وذرائع مختلفة.

4. موارد الجباية:

أهمّ الموارد التي كان يعتمد عليها بيت المال في صدر الإسلام الآتي:

أ. الزكاة بأنواعها:

وهي التي يأخذها الإمام من أغنياء المسلمين، سواء أكانت زكاة أموال ظاهرة، أم باطنة، من السوائم، والزروع، والنقود، والعروض؛ إذا بلغت النصاب وحال عليها الحول، قال تعالى: ﴿وَأَفِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [سورة البقرة: 42].

ب. خمس الغنائم والخارج من الأرض:

من المعادن؛ من الذهب، والفضة، والحديد، وغيرها، والركاز (الكنوز)، فيورد خمسها لبيت المال، ليصرف في مصارفه، قال تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ فَإِنَّ لِلّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [الأنفال: 41]، وقال ﷺ: (وفي الركاز الخمس)⁽¹⁾.

ج. الفبيء:

وهو ما استولى عليه المسلمون من أموال الكفار، عفوًا من غير إيجاب خيل ولا ركاب، أي من غير تحريك الجيش، ومن غير مقاتلة. وللإمام الحق في مصرفه لمصالح الأمة. قال تعالى: ﴿مَا أَبَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرْبَىٰ فَلِلّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَنَى لَا يَكُونُ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: 7].

د. الجزية:

وهي ضريبة سنوية تُفرض على الكفار؛ لإقامتهم في بلاد المسلمين، مقابل حمايتهم وانتفاعهم بمرافق الدولة، تُفرض على الرجال البالغين القادرين، أما الفقراء فمُعْفَوْنَ منها إعفاءً تامًا.

(1) أحمد، أبو عبد الله بن حنبل (ت241هـ)، مسند أحمد، حديث رقم: (6683)؛ وابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد (ت273هـ)،

سنن ابن ماجه، حديث رقم: (2510).

هـ. الخراج:

وهو ما يُفرض على الأرض التي فتحها المسلمون عنوةً أو صلحاً، وتُركت بيد أهلها من غير المسلمين، يستغلونها وينتفعون بها، وأول من فرض ضريبة الخراج عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال الإمام أحمد بن حنبل: «وإنما كان الخراج في عهد عمر رضي الله عنه»⁽¹⁾.

و. العشور:

وهي ضريبة تؤخذ من أهل الذمة، عن أموالهم التي يتاجرون بها، أو ينتقلون بها من بلد إلى بلد آخر، تؤخذ منهم في السنة مرة. ولقد نشأ هذا النوع من الضرائب الإسلامية نتيجة مبدأ المعاملة بالمثل، فلقد سأل عمر المسلمين كيف يصنع بكم الحبشة إذا دخلتم أرضهم؟ قالوا: يأخذون عشر ما معنا، قال: «فخذوا منهم مثل ما يأخذون منكم»⁽²⁾.

ز. الأموال المصادرة والغرامات:

فقد جاء في الحديث: «ومن منعها -أي الزكاة- فإننا آخذوها وشرط ماله عزمة من عزمات ربنا عز وجل، ليس لآل محمد منها شيء»⁽³⁾. وورد أن عمر رضي الله عنه صادر شطر أموال بعض الولاة، لما ظهر عليهم الإثراء بسبب أعمالهم، فيُجبي مثل ذلك إلى بيت المال أيضاً⁽⁴⁾.

ح. الأموال الضائعة:

وهي التي ليس لها مستحق معروف؛ فإنها تُجبي إلى بيت مال المسلمين.

ط. فرض ضرائب أخرى:

فإذا كان المال المُجبي لبيت مال المسلمين؛ لا يكفي لحاجات الدولة الإسلامية؛ فهل يجوز شرعاً فرض وظائف مالية جديدة على الأغنياء والمقتدرين من المسلمين؟

(1) ابن رجب، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي (ت795هـ)، الاستخراج في أحكام الخراج، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1405هـ: ص13؛ ابن القيم، محمد بن أبي بكر (ت751هـ)، بدائع الفوائد، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت: 70/4.

(2) عبد الرزاق، أبو بكر بن همام الصنعاني، مصنف عبد الرزاق، تحقيق ودراسة: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، ط2، دار التأصيل، 2013م، حديث رقم: (10121).

(3) أبو داود سليمان بن الأشعث (ت275هـ)، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، حديث رقم: (1575).

(4) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، الموسوعة الفقهية الكويتية، دار السلاسل، الكويت، مطابع دار الصفوة، مصر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، 1404-1427هـ: 248/8.

ذكر ابن العربي والقرطبي اتفاق العلماء على أنه إذا نزلت بالمسلمين حاجة بعد أداء الزكاة؛ فإنه يجب صرف المال إليها⁽¹⁾، قال الإمام الغزالي: «إذا خلت الأيدي من الأموال، ولم يكن من مال المصالح ما يفي بخراجات العسكر ... جاز للإمام أن يوظف على الأغنياء مقدار كفاية الجند»⁽²⁾.

وقال الشاطبي: «إذا قررنا إماماً مطاعاً مفتقراً إلى تكثير الجنود لسد الثغور، وحماية المثلث المتسع الأقطار، وخلا بيت المال، وارتفعت حاجات الجند إلى ما لا يكفيهم؛ فللإمام إذا كان عدلاً أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافياً لهم - أي الجند - في المال، إلى أن يظهر مال بيت المال»⁽³⁾.

لكنهم اشترطوا أن تُفرض بواسطة وليّ الأمر، وموافقة أهل الشورى والرأي في الأمة، فلا يجوز أن ينفرد أحدٌ حتى لو كان رئيس الدولة في فرض الضرائب، وتحديد مقدارها، وأخذها من الناس، بل يجب أن تخضع لرأي أولي الرأي في الفرض والجباية والتحصيل، وأن يخضع التنفيذ لرقابتهم.

لذا حرّمت الشريعة الإسلامية المكس (وهو ما يؤخذ بغير حق، وينفق في غير حق) لما فيه من ظلم، ولنهيه ﷺ عنه: (لا يدخل الجنة صاحب مُكْس)⁽⁴⁾، ولقد دخل هذا المورد إلى بيوت أموال دول إسلامية كثيرة ظلماً وعدواناً؛ باسم الضرائب، لكن الاقتصاد الإسلامي أعطى بدائل عديدة عنه، حيث تستطيع مؤسساته الحصول على حاجتها ضمن ضوابط شرع الله العليم الحكيم، ومن أهم هذه البدائل زيادة الاستثمار في أملاك الدولة، والتوظيف المالي على أغنياء المسلمين بعد أداء زكاتهم.

5. نظام الجباية

من أجل تنظيم الجباية؛ وضعت لها الشريعة الإسلامية جملةً من القواعد والضوابط والشروط التي يجب مراعاتها في جباية الأموال، وأصلها العدالة التي هي مطلب الشارع الحكيم في جمع الزكاة؛ ففي الوقت الذي كانت التشريعات القديمة تعفي النبلاء ورجال الدين من الضرائب؛ لم تفرّق الزكاة بين شخص وشخص، ولا بين مال ومال، وجعلت لها أنصبة محدّدة لا بدّ وأن يبلغها المال، وأن يحول عليها الحول، حتى يجب على صاحبها إخراج المقدار المحدّد له.

(1) ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله (ت543هـ)، *أحكام القرآن*، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 1424هـ: 60/1؛ القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت671هـ)، *الجامع لأحكام القرآن*، تحقيق: البردوني وأطفيش، ط2، دار الكتب المصرية، 1964م: 242/2.

(2) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (ت505هـ)، *المستصفى*، تحقيق: محمد عبد السلام، ط3، دار الكتب العلمية، 1413هـ: 426/1.

(3) الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (ت790هـ)، *الاعتصام*، تحقيق: سليم الهلالي، ط1، دار ابن عفان، السعودية، 1412هـ: 619/2.

(4) أبو داود، السنن، حديث رقم: (2937).

وضريبة الجزية لا يطالب بها إلا الغني القادر، ولا يؤخذ من أحد إلا ما يناسب ماليته ودرجة يساره، وبذلك صدر أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى ولاته في مختلف أقاليم الدولة، وجعلها على ثلاث درجات: ثمانية وأربعين درهماً، وأربعة وعشرين، واثنى عشر درهماً، على قدر إقلال الرجل وإكثاره⁽¹⁾.

وفي ضريبة الخراج سأل عمر رضي الله عنه حذيفة بن اليمان وعثمان بن حنيف رضي الله عنهما: «كيف وضعتما على الأرض؛ لعلكما كلّفتما أهل عملكما ما لا يطبقون، فقال حذيفة: لقد تركتُ فضلاً، وقال عثمان: لقد تركتُ الضّعف، ولو شئت لأخذته، فقال عمر عند ذلك: والله لئن بقيتُ لأرامل أهل العراق؛ لأدعنهم لا يفتقرون لأمر بعدي⁽²⁾. مراعيًا في ذلك الفرق بأهل الأرض، وعدم تكليفهم ما لا يطبقون.

هذا؛ ولقد حدّدت الشريعة مقدار الواجب، وموعد الدفع، وكيفيته؛ كلّ ذلك معلومٌ علمًا يقينيًا في كلّ أنواع الجبايات؛ فلقد أوصى الخلفاء أن لا تُجبي تلك الأموال قبل أوانها.

قال أبو يوسف: «كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أحد عمّاله على العشور في العراق والشام: من مرّ عليك فأخذت منه صدقة؛ فلا تأخذ منه شيئاً، إلى مثل ذلك اليوم من قابل، إلا أن تجد فضلاً⁽³⁾.

ويُشترط في الجباية الإسلامية أن يكون المال الذي تجب فيه الزكاة نامياً، ومعنى النماء بلوغه العصر: أن يكون من شأنه أن يُدرّ على صاحبه ربّحاً وفائدة، أي دخلاً أو إيراداً - حسب تعبير علماء الضريبة-، أو يكون هو نفسه نماء. يُروى عن الإمام مالك أنه: لا يُجبي إلا من أرض مزروعة بالفعل، أمّا إذا ترك ربّها زرعها ولو مختاراً؛ فلا يؤخذ منها الخراج، وإنما شرط زرعها أو إمكان زرعها؛ لتكون الضريبة من ثمرتها ونمائها⁽⁴⁾.

فمبادئ العدالة والاقتصاد، واليقين، والملاءمة، وغير ذلك ممّا ذكره علماء المالية والاقتصاد؛ كلّ ذلك متحقّق في النظام الضريبي في الإسلام؛ ممّا يدلّ على أنّه نظامٌ بلغ الغاية في الدقّة، وتوحّى العدالة.

وممّا يلاحظ في أمر الجباية الإسلامية؛ أنّ الإسلام لم يكتف ببيان أحكام الجباية، بل حرص على التدقيق في اختيار العمّال الذين يقومون بجمعها ممّن تجب عليهم؛ لأنّ العدالة في نظر الإسلام ليست في

(1) أبو عبيد، القاسم بن سلام، (ت224هـ)، *الأموال*، تحقيق: خليل محمد هراس، دار الفكر، بيروت، د.ت: ص50.

(2) أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم (ت182هـ)، *الخراج*، تحقيق: طه عبد الرؤوف، وسعد حسن، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، د.ت: ص47.

(3) أبو يوسف، الخراج: ص149.

(4) الماوردي، الأحكام السلطانية: ص232؛ ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد (ت520هـ)، *البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة*، تحقيق: محمد حجي وآخرون، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1408هـ: 515/17.

سَنَ التشريع فقط، بل هي مراعاةً أيضاً في حسن تطبيقه، ولذلك نرى القاضي أبا يوسف في كتابه «الخراج» يولي عنايةً كبيرةً لمتوَلَّى جباية الخراج، ويدقّق في أمر من يختار لهذه الوظيفة⁽¹⁾.

يقول أبو يوسف مخاطباً هارون الرشيد، الذي طلب منه وضع كتاب يسير على هديه في السياسة المالية للدولة؛ يقول: «ورأيتُ يا أمير المؤمنين؛ أن تتخذ قوماً من أهل الصّلاح والدين، والأمانة، فتوَلّيهم الخراج، ومن وُلّيتَ منهم فليكن عالماً مشاوراً لأهل الرأي، عفيفاً لا يطلّع الناس منه على عورة، ولا يخاف في الله لومة لائم...»، إلى أن قال: «وثُقِّدَ إلى من وُلّيتَ ألا يكون عسوّفاً لأهل عمله، ولا محتقراً لهم، ولا مستخفّاً بهم، ولكن ليلبس لهم جلباباً من اللّين يشوبه بطرف من الشدّة والاستقصاء، من غير أن يظلموا، أو يحملوا ما لا يجب عليهم»⁽²⁾.

هذا ولقد اشترط الفقهاء شروطاً في الجابي (العامل المختصّ بجباية الأموال)، وهي⁽³⁾:

- الإسلام.
- التكليف.
- العلم بأحكام الزكاة، لئلاّ يسقط واجباً، أو يأخذ غير واجب.
- أن يكون قادراً.
- أن يكون أميناً، لا يقبل رشوة ولا شفاعة.
- أن يكون رفيقاً رحيماً بالمكلّفين، فلا يتقصّد أفضل ما عندهم من مال يأخذ الواجب منه؛ لقوله ﷺ لمعاذ، حين بعثه إلى اليمن: (إِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ)⁽⁴⁾.

وقد منع عمّال الصّدقة الجباة؛ عن قبول الهدية والصّدقة؛ لذا فإنّ محاسبة الدولة ومراقبتها للجباة أمرٌ ضروري، فقد يغفلون شيئاً من المال، أو يظنّون أنّ ما جاءهم من هدايا من المكلّفين إنّما هو حقّ لهم. قال رسول الله ﷺ: (من استعملناه منكم على عمل، فكتمنا مخيطاً فما فوقه، كان غلولاً (خيانة) يأتي به يوم القيامة)⁽⁵⁾. قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْفَيْصَةِ﴾ [آل عمران: 161]. واستعمل رسول الله ﷺ رجلاً على الأزدي، على صدقات بني سُليم، يُدعى ابن اللّبية، فلما جاء قال: هذا لكم،

(1) الأزرق، نظام الضرائب في الإسلام (مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة، مج12، عدد46، 1980م): 125/20.

(2) أبو يوسف، الخراج: ص120.

(3) الماوردي، الأحكام السلطانية: ص130؛ أبو يعلى، الأحكام السلطانية: ص140؛ أبو يوسف، الخراج: ص107.

(4) البخاري، حديث رقم: (1395)؛ مسلم، حديث رقم: (19).

(5) مسلم، حديث رقم: (1833).

وهذا أهدي لي، فمال رسول الله ﷺ على المنبر وقال: (فإني أستعمل الرجل منكم على العمل؛ ممّا ولّاني الله، فيأتي فيقول: هذا مالكم وهذا هديّة أُهديت لي؛ أفلا جلس في بيت أبيه وأُمّه حتّى تأتية هديّته، والله لا يأخذ أحد منكم شيئاً بغير حقّه إلّا لقي الله يحمله يوم القيامة)⁽¹⁾.

6. البعد السياسي للجباية

تُعَدّ الجباية من صلب هيكل النظام السياسي في الإسلام، وهي الأداة المهمّة أو الذراع الفاعل لتنفيذ السياسات الاقتصادية، وسياسات الأمن والحماية والتحوّط الاجتماعي، ولقد تطوّرت الفلسفة الجبائية على مرّ العصور، لتشمل جميع الأنشطة الاقتصادية على اتّساعها وتنوّعها واختلافها، هدفها الأول والأخير: إسعاد الفرد والجماعة، وتعظيم دالّة الخير، وتقليل دالّة الشرّ والشقاء.

ومنذ أن جاء الإسلام، وبعد أن تأسّست الدولة الإسلامية في المدينة المنورة، تمّ وضع لبنات المشروع الحضاري الإسلامي القائم على العدالة والتكافل الاجتماعي، وبما أنّ الإسلام نظام حياة للبشرية، وهو دين العدالة والرحمة والمساواة؛ فإنّه من باب أولى أن تكون دولة الإسلام رائدةً وقُدوةً حسنةً في تحمّل مسؤولية أبنائها، وتأمين حاجتهم الأساسية، وتقديم الخدمات العامّة التي تستوجبها الحياة، وتحقيق التكافل الاجتماعي فيما بينهم ... إذ أنّ من واجبات الدولة تحقيق الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي لأبنائها، إضافة إلى واجباتها الدينية والروحية⁽²⁾.

وإنّ الباحث ليجد في كتاب الله تعالى، وفي سنّة رسوله ﷺ، وفيما خلفه لنا الأئمة المجتهدون من الثروة الفقهية الغنيّة؛ أصدّق شاهد على عدالة تلك السياسة المالية.

ومما تميّز به النظام الجبائي في الإسلام، واللافت للنظر: أنّ الخلفاء قد اتّبعوا سياسةً تقضي بالفصل بين الإدارتين السياسية والمالية؛ منعاً للّبس، وتفادياً للمشكلات، وفضلاً للسلطات؛ فقد عبّر عمر بن الخطّاب رضي الله عنه عمّا رآه من الفساد المالي والإداري في عهد معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، وبعث معه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه على بيت المال، وجعله «مُعَلِّماً ووزيراً»⁽³⁾. فكان الخليفة عمر يولّي على الجباية من يصلح لها، وليس كلّ شخص يستحقّ تولّي مثل هذا المنصب الخطير، وتلافياً لخطورة طغيان المال على نفسية صاحبه واستبداده؛ قال تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَإِغْتَابٍ ۖ أَن رَّءَاهُ إِسْتَغْنَىٰ ۖ﴾ [العلق: 6-7].

(1) البخاري، حديث رقم: (6979)؛ مسلم، حديث رقم: (1832).

(2) الكفراوي، عوف محمد، *سياسة الإنفاق العام في الإسلام*، شباب الجامعة، الإسكندرية، د.ت: ص 267.

(3) ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع (ت 230هـ)، *الطبقات الكبرى*، تحقيق: محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1410هـ: 255/3؛ البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين (ت 458هـ)، *المدخل إلى السنن الكبرى*، تحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، حديث رقم: (101)؛ أبو يوسف، الخراج: ص 36.

لذا كره ابن خلدون دخول الحكومات في الحياة الاقتصادية، وحذر من ظلم النظام السياسي، وتدخله ومزاحمته التجار في مجال الاستثمار حيث قال: «الفصل الأربعون: في أنّ التجارة من السلطان مُضِرَّةٌ بالرعايا ومفسدةٌ للجباية»⁽¹⁾، ويقول: «ويدرك الدولة الهرم، فتقل الجباية وتكثر العوائد، فيستحدث صاحب الدولة أنواعاً من الجباية يضرُّها على البياعات»⁽²⁾. وذلك لما فيه من ضررٍ للرعية وإفسادٍ للجباية، خاصة في حالة الظلم والإفساد والاحتكار والتسلط، كما نُشاهدُه عياناً في هذا العصر، من خلال مساعدة الدولة لأصحاب النفوذ المالي، والقضاء على أصحاب المقاولات الصغرى، التي لا تتلقى الدعم من طرف الدولة، ومن ثمّ تتعرض للإفلاس⁽³⁾.

فمن أعظم صور الظلم وإفساد العمران والدولة في رأي ابن خلدون: التسلط على أموال الناس، فإذا تكرّر ذلك فإنّه يُدخل على الرعايا «العنت والمضايقة وفساد الأرباح، وما يقبض آملهم من السعي في ذلك جملة، ويؤدّي إلى فساد الجباية، فإنّ معظم الجباية إنّما هي من الفلاحين والتجار، لا سيّما بعد وضع المكوس ونموّ الجباية بها، فإذا انقبض الفلاحون عن الفلاحة، وقعد التجار عن التجارة، ذهبت الجباية جملة، أو دخلها النقص المتفاحش»⁽⁴⁾.

7. الجباية في الفكر الغربي

يرجع أصل كلمة الضريبة (Tax) المعاصرة من الناحية اللغوية إلى الفعل (ضرب)، وهو فعلٌ ثَقِيلٌ على النفس، وتوحي دلالاته بالعقوبة والمشقة، أمّا معاني ودلالات الجباية الإسلامية؛ نجد أنّ الزكاة منها ترتبط بالنموّ والزيادة والبركة والطهارة. والضريبة التزامٌ مدنيٌّ محض، وتكليف دنيويٌّ لا غير⁽⁵⁾، بينما الجباية تشريعٌ ربّانيٌّ وعبادةٌ لا يكتمل إيمان المسلم إلّا بأدائها.

ولقد تطوّر الفكر الجبائي الغربي، وكان محور الدراسات المالية لفترة طويلة، وتأثّر بتطوّر الدولة، وتغيّر أهدافها، وساهمت التيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية في هذا التطوّر. واجتهد علماء الاقتصاد في العصور المتأخّرة في وضع قواعد ثابتة في كيفية تحصيل الضرائب، وتقديرها، ومواعيد جبايتها،

(1) ابن خلدون، عبد الرحمن (ت808هـ)، تاريخ ابن خلدون، ضبط وفهرسة: خليل شحادة، مراجعة: سهيل زكار، ط1، دار الفكر، بيروت، 1981م: 346/1.

(2) نفس المرجع.

(3) البرجاوي، مولاي مصطفى، ابن خلدون: الرؤية الثاقبة في الفكر الاقتصادي (مجلة البيان، العدد 278، أكتوبر 2010م)، مجلة رقمية (رابط المقال: <https://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=410>).

(4) تاريخ ابن خلدون: 348/1، 357.

(5) نابي، رحمة، النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي (رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة 2، 2014م): ص97.

حتىّ أوضحت هذه القواعد المقياس الذي تقاس به صلاحية الضرائب، ومدى سلامة النظام المالي المتبع. ولقد لخص «آدم سميث Adam Smith» أهمّ القواعد التي ينبغي أن يقوم عليها النظام الأمثل وحصرها في: العدالة، اليقين، أي أن تكون واضحة معلومة من حيث موعد الدفع، الملائمة في الدفع والاستقرار والثبات، والسنوية، وكذا الاقتصاد في نفقات الجباية⁽¹⁾.

وإذا قارنا بين المبادئ التي قامت عليها الجباية في الإسلام بتلك القواعد والأسس التي جاء بها النظام المالي والضريبي المعاصر؛ لوجدنا أنّ معظم القواعد والمبادئ التي أوردها علماء الاقتصاد المعاصرون، قد كانت موجودة في النظام الجبائي الإسلامي منذ أزيد من 1400 سنة.

يهدف التشريع الإسلامي من خلال نظامه الجبائي إلى تحقيق العدل، وذلك بوضع شروط صالحة للتطبيق لكلّ زمان ومكان، فقاعدة العدالة؛ وهي أن يكون اشتراك المكلف في نفقات الدولة يتناسب مع قدرته وإمكاناته، وبنسبة الدخل الذي يتمتع به في ظلّ الدولة، أمّا الملاءمة؛ فهي ترى أن تكون جباية الضريبة في أكثر الأوقات ملائمة للمكلف، وبالكيفية المتيسّرة له أكثر من غيرها، أمّا قاعدة اليقين؛ فترى أنّ الضريبة التي تُفرض على كلّ فرد؛ يجب أن تكون واضحة معلومة، من حيث موعد الدّفع، وكيفيته، ومقدارها، وأخيراً؛ قاعدة الاقتصاد؛ هي الاقتصاد في نفقات الجباية، فتُفضّل الضرائب التي تقلّ نفقات جبايتها على التي تكثّر نفقات جبايتها، حتى يكون الفرق بين ما يخرج من خزائن المكلفين، وما يدخل في خزائن الدولة؛ أقلّ فرق ممكن⁽²⁾.

إنّ النظام السياسي الإسلامي؛ أقام بيت ماله على أساس (نظرية الإيرادات)؛ بأن جعل موارد تخصّ بيت المال، بينما أقام الاقتصاد الغربي وزارة خزانته على أساس (نظرية النفقات)، حيث تُقدّر موازنة العام القادم النفقات اللازمة، وعلى أساسها يصدر قانون جباية الضرائب من الناس. وهذا ما تظهره أدبيات فقه المالية العامة عند منظريها الأوائل؛ كأبي يوسف، والقاسم بن سلام، وابن زنجويه، والجويني، وكذلك جاء بعدهم ابن خلدون، ودعوا جميعاً إلى ضرورة احترام الدولة لترتيب الإيرادات العامة للدولة، وأن لا تلجأ إلى جباية المزيد من الأموال، عبر فرض الضرائب المختلفة، إلّا عندما يتّضح على وجهٍ جليٍّ عدم كفاية تلك الموارد لتغطية النفقات المختلفة للدولة⁽³⁾.

(1) بن عياد، صورية، الجباية والتنمية الاقتصادية (مذكرة جامعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2004م): ص13.

(2) النور، إياد عبد الفتاح، فلسفة الضريبة في الإسلام (مقالة على موقع زاد الأردن الإخبارية:

www.jordanzad.com/print.php?id=13742

(3) الصلاحيين، عبد المجيد، التهرّب الضريبي وأحكامه الفقهية (مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد 9، عدد فبراير 2012م): ص188.

ومن الأسس التي اعتمدها التشريع الإسلامي لضمان العدالة الضريبية قول الفقهاء: «لا يجوز إيجاب زكاتين في حول واحد، وبسبب واحد»⁽¹⁾؛ لقول النبي ﷺ: (لَا ثَنِي فِي الصَّدَقَةِ)⁽²⁾، وبهذا يكون قد الإسلام سبق الكثير من الأنظمة في عالم الضرائب، وبخاصة في مجال تعدد الضرائب. وفي عالم الجباية اليوم تتكلفت الدول اليوم لجمع الضرائب نفقات كثيرة، حيث أُنما تحتاج إلى طواقم كثيرة من الكتبة والمراجعين والمحصلين، بينما لم تكلف الدولة الإسلامية في النفقات على جبايتها إلا الشيء القليل.

ويتبين لنا نتيجة المقارنة بين النظام الضريبي في الفكر المالي المعاصر، والفكر المالي الإسلامي؛ وجود تشابه بين النظامين في أوجه كثيرة، واختلافات في أوجه أخرى.

الخاتمة، ونتائج البحث:

1. إنّ الوظائف الجبائية في نظر الشارع الحكيم هي اقتطاعات مالية، وواجبات ألزم بها الأفراد في مقابل تمتعهم بالحقوق، وهكذا نرى أنّ الأساس في هذه الضرائب الإسلامية؛ هو تكوين مال للدولة تستعين به على القيام بواجباتها، والوفاء بالتزاماتها.

2. لقد حمى الإسلام الجباية في تحصيل موارده المالية، وأحاطها بسياس من الضوابط والقواعد والشروط الدقيقة، كما دقق في كفاءة وصلاح العاملين على الجباية؛ والتي فيما إذا تمّ الالتزام بها لا يقع ظلم على أحد، ولا يتهرب مواطن من دفع ما يجب عليه من حقّ للدولة، وبذلك تنهض الأمة وتقوى اقتصاديًا وسياسيًا، وتتقدم وتزدهر، وتتبوأ المكانة التي تستحقّها.

3. الحقّ أنّ مالية الدولة الإسلامية احتلت موضعًا رئيسًا في نظامها السياسي، وبخاصة الجانب الاقتصادي منه، وظلت إلى زمن بعيد؛ محرّكًا لهذا الاقتصاد ومصدرًا لقوّته؛ فقد شرع الإسلام في تنظيم مالية الدولة أسسًا ومبادئ تجاوزت أحدث النظم الوضعية في الجباية والإنفاق، لكن واقع الجباية في العصور الإسلامية المتأخّرة؛ شهد تدهورًا واضحًا؛ بسبب الظلم والفساد الإداري والسياسي، فلم يصمد أمام الأنظمة الغربية التي أثبتت فعاليتها في تطبيق النظام الضريبي على أرض الواقع، وحققت تقدّمًا كبيرًا في هذا المجال.

(1) ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن أحمد (ت620هـ)، المغني، تحقيق: التركي والخلو، ط3، دار عالم الكتب، الرياض، 1417هـ: 255/4.

(2) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ)، الجامع الكبير، تحقيق: مختار إبراهيم الهائج، عبد الحميد محمد ندا، حسن عيسى عبد الظاهر، ط2، الأزهر الشريف، القاهرة، 2005م، حديث رقم: (25462 / 1101)؛ أبو عبيد، الأموال: ص375.

4. إنَّ من أهمِّ ما يمكننا استفادته من هذا النظام؛ هو:

- كونه نظاماً شاملاً يتَّسم بالعدالة، والمقدرة على تحقيق أهداف الدولة التي تسعى إليها، سواءً كانت اقتصادية أو اجتماعية، بحيث يمكن أن يكون هذا النظام بديلاً عن الأنظمة الوضعية القائمة.

- إيضاح عدالة الإسلام والشفافية القائمة في تحصيل موارده المالية بين مواطني الدولة الإسلامية، بينما أكثر موازنات الدول المعاصرة تعاني خللاً كبيراً، ممَّا يتطلب البحث عن حلول شرعية تنهض بموارد الأمة.

- إظهار حيوية التشريع الإسلامي، وقدرته على النجاح والتفوق، وتقديم دستور مالي إسلامي من جهة الموارد يجمع بين الماضي (الأسوة الحسنة) والتطبيقات العملية المعاصرة، ممَّا ييسر الحكم بما أنزل الله، وتحقيق مصالح الإسلام والمسلمين.

5. فقه المالية العامة في الإسلام؛ فقهٌ عمليٌّ واقعيٌّ قادرٌ على إيجاد الحلول والآليات المناسبة، لتعظيم عوائد الخزينة العامة، من خلال كفاءة جهازه الجبائي، دون ظلم أو شطط.

6. توجيه المجتمعات الإسلامية إلى الأخذ بالنظام الجبائي الإسلامي بدلاً من النظام الوضعي؛ لما فيه من العدالة والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وإنَّ إقامة النظام الجبائي الإسلامي في الدولة، ورفده بالكفاءات النزيهة الأمينه، والخبرات البشرية المختصة المواكبة للمالية الإقليمية والدولية؛ لا يقف عند الحِلِّ فقط، بل هو أمر واجب على الأمة؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: 60].

7. إنَّ الدول الإسلامية اليوم ليست فقيرة في مواردها، فهي أمة مليئة بالثروات المتنوعة، لكن تلك الموارد بحاجة إلى إحياء وجباية وحماية، ووضعها وفق شرع الله تعالى لتؤتي أكلها للأمة الإسلامية بإذن الله، فالدول الاستعمارية - كما هو معلوم - تطمع في هذه الموارد والثروات، وتسعى إلى نهبها، والسيطرة عليها.

8. تحتاج دول العالم الإسلامي - في الدرجة الأولى - إلى حجر الأساس الذي قد وضعه نبيُّها محمد ﷺ في أوَّل قيام دولة الإسلام، والذي بيَّنه تعالى بأنَّه من نعمه، ألا وهو الاعتصام بحبل الله وشريعته، وعدم التنازع والخصام. قال تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً بَالَفٍ بَيْنَ فُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً﴾ [آل عمران: 103].

قائمة المراجع

1. أحمد، أبو عبد الله بن حنبل (ت241هـ)، **مسند أحمد**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، ط1، مؤسسة الرسالة، 2001م.
2. الأزرق، أحمد الحاج، **نظام الضرائب في الإسلام**، (مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، مج12، العدد46، 1980م)، صدرت عن عمادة البحث العلمي، 2002م.
3. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت256هـ)؛ **صحيح البخاري**، تحقيق: جماعة من العلماء، الطبعة السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببلاط مصر، 1311هـ.
4. البرجاءوي، مولاي مصطفى، ابن خلدون: الرؤية الثابتة في الفكر الاقتصادي (مجلة البيان، العدد 278، أكتوبر 2010م).
5. البركتي، محمد (ت1329هـ)، **التعريفات الفقهية**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1424هـ: ص68؛ الفيومي، أحمد بن محمد (ت770هـ)، المصباح المنير، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.
6. البغا، مصطفى ديب، **بحوث في نظام الإسلام**، دار الفكر المعاصر، دمشق، 1997م.
7. بن سعدة، كريمة، **الإيرادات العامة الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية**، (مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، لبنان، العدد1، أكتوبر 2013م).
8. بن عياد، صورية، **الجباية والتنمية الاقتصادية** (مذكرة جامعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2004م).
9. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين (ت458هـ)، **المدخل إلى السنن الكبرى**، تحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.
10. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت852هـ)، **التلخيص الحبير**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ.
11. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت808هـ)، **تاريخ ابن خلدون**، تحقيق: خليل شحادة، ط2، دار الفكر، بيروت، 1408هـ.
12. أبو داود، سليمان بن الأشعث (ت275هـ)، **سنن أبي داود**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
13. ابن رجب، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي (ت795هـ)، **الاستخراج في أحكام الخراج**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1405هـ.

14. ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد (ت520هـ)، **البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة**، تحقيق: محمد حجي وآخرون، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1408هـ.
15. ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع (ت230هـ)، **الطبقات الكبرى**، تحقيق: محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1410هـ.
16. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ)، **الجامع الكبير**، تحقيق: مختار إبراهيم الهائج، عبد الحميد محمد ندا، حسن عيسى عبد الظاهر، ط2، الأزهر الشريف، القاهرة، 2005م.
17. الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (ت790هـ)، **الاعتصام**، تحقيق: سليم الهاللي، ط1، دار ابن عفان، السعودية، 1412هـ.
18. الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي (ت476هـ)، **المهذب**، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
19. الصلاحين، عبد المجيد، **التهريب الضريبي وأحكامه الفقهية** (مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد 9، عدد فبراير 2012م).
20. ابن عابدين، محمد أمين بن عمر (ت1252هـ)، **حاشية ابن عابدين (رد المختار على الدر المختار)**، ط1، مطبعة البابي الحلبي، مصر، 1966م.
21. عبد الرزاق، أبو بكر بن همام الصنعاني، **مصنف عبد الرزاق**، تحقيق ودراسة: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، ط2، دار التأصيل، 2013م.
22. أبو عبيد، القاسم بن سلام، (ت224هـ)، **الأموال**، تحقيق: خليل محمد هراس، دار الفكر، بيروت، د.ت.
23. ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله (ت543هـ)، **أحكام القرآن**، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 1424هـ.
24. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (ت505هـ)، **المستصفى**، تحقيق: محمد عبد السلام، ط3، دار الكتب العلمية، 1413هـ.
25. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (ت505هـ)، **شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل**، تحقيق: حمد الكبيسي، ط1، مكتبة الإرشاد، بغداد، 1390هـ.
26. ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن أحمد (ت620هـ)، **المغني**، تحقيق: التركي والحلو، ط3، دار عالم الكتب، الرياض، 1417هـ.
27. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت671هـ)، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: البردوني وأطفيش، ط2، دار الكتب المصرية، 1964م.

28. ابن القيم، محمد بن أبي بكر (ت751هـ)، **بدائع الفوائد**، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
29. الكفراوي، عوف محمد، **سياسة الإنفاق العام في الإسلام**، شباب الجامعة، الإسكندرية، د.ت.
30. ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد (ت273هـ)، **سنن ابن ماجه**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.
31. الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد (ت450هـ)، **الأحكام السلطانية**، دار الحديث، القاهرة، د.ت.
32. المحجوب، رفعت، **المالية العامة**، دار النهضة العربية، بيروت، 1971م.
33. مسلم، أبو الحسين بن الحجاج (ت261هـ)، **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1955م.
34. ابن منظور، محمد بن مكرم (ت711هـ)، **لسان العرب**، ط3، دار صادر، بيروت، 1414هـ.
35. نابتي، رحمة، **النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي** (رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة 2، 2014م).
36. النسور، إياد عبد الفتاح، **فلسفة الضريبة في الإسلام** (مقالة على موقع زاد الأردن الإخبارية).
37. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، **الموسوعة الفقهية الكويتية**، دار السلاسل، الكويت، مطابع دار الصفوة، مصر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، 1404-1427هـ.
38. أبو يعلى، محمد بن الحسين الفراء (ت458هـ)، **الأحكام السلطانية**، تحقيق: محمد الحلو، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ.
39. أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم (ت182هـ)، **الخراج**، تحقيق: طه عبد الرؤوف، وسعد حسن، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، د.ت.